القرار الذي أنتج حرباً...

الجمارك تخرج حلقة جديدة من «اقتصاد السوق الاشتراكي»

تقلل آداب المجالسة كثيراً؛ من حتمية كون المديرية العامة للجمارك، مجرد أداة جباية تستخدمها وزارة المالية بحكم العادة والتبعية لتأمين جزء من إيرادات الخزينة، إلى اعتبارها في حالات عدة سجلا يحفظ بحفاوة الموثق نفسه،

أيمن الشوفي

محطات تعكس آنياً مراكز النفوذ المالي والاقتصادي، وتأثيرها القطعي في اتخاذ قرارات بعينها، أو «تصويب» أخرى؛ وتبديلها بما يتماشى مع مصالحها الآنية. مثلما تحفظ آداب المساكنة الآن، اعتباط القول بأن اقتصادنا كان «اشتراكياً» فيما مضى، والحق أنه لغط التخطيط دون أن يكون تخطيطاً، وهو اللغط القائم نفسه في وصف التحول الاقتصادي باتجاه السوق، فيما تحتفظ الدولة بحق التدخل لمصلحة فئة وليست فئات، من أجل أن تحفظ صيرورتنا التاريخية ماء وجهها من الابتذال.

الجمارك.. تاجر وصناعي... إدارة القرار

بمقدار ما كان الشك قائماً بنتائج تطبيق التسعيرة الجمركية، البالغة «٤٧,٥٪» على أسعار الألبسة الجاهزة بعد السماح باستيرادها، كان قلق الصناعيين صائباً على صناعتهم بجهة إمكانية التلاعب بالفواتير وقبول الجمارك ذلك كما تجري العادة، ودخول الألبسة من الصين وشرق آسيا لتغرق السوق المحلية، وهذا ما حدث، لتسارع الجمارك بعدها في إعادة النظر بآلية التسعيرة الجمركية، فارتأت أن تصبح «٧٥٠» ليرة على الكيلو غرام من الألبسة الجاهزة، وهو تصويب أكثر منطقية لجهة حماية المنتج المحلي من المنافسة غير المتكافئة. بحيث صار صعباً على المستورد استجرار بضاعة رخيصة من الألبسة الجاهزة، أو عدم التصريح الفعلي بكميتها تماشياً مع التسعيرة الجمركية المعدلة. فالتعثر في إدراك تسعيرة جمركية عملية منذ البداية منشؤه صلافة الجباية، التي تحكم منطق عمل الجمارك حين توجهها وزارة المالية لتحصيل رقم سنوي محدد، مضافاً إليه غياب تشريعات اقتصاد السوق اللازمة، كقانون

منع الإغراق، ليعود أصحاب المصالح المتضررة «مصنعو الالبسة الجاهزة هنا» وهم محقون، بتشكيل مجموعة ضغط لها نفوذ مالي اقتصادي، تعيد تغيير صيغة التسعيرة الجمركية، غير أن ما جاءت به غرفة صناعة حلب، حين وجهت كتاباً إلى وزير المالية في «٢٠٠٧/٤/٧» كان مختلفاً، نحن الآن نتحدث عن الاحتكار وانكشافه الأقرب إلى العربي بعد التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وما أثرت الجمارك القيام به تعدى هذه المرة سلطتها في منع أو تأخير تخليص البضائع، باتجاه تعرية جديدة لآلية عمل الجمارك نفسها.

لقد ظهرت إلى الوجود فجأة قائمة فيها الحد الأدنى لتكلفة صناعة كيلو غرام واحد من «١٤» مادة تدخل في صناعة الالبسة الجاهزة، أعدها اتحاد غرف الصناعة ورفعها في مذكرة إلى الجمارك العامة، التي عادت إلى تبني تسعيرة جمركية تعود إلى التسعينيات من القرن الماضي. غرفة تجارة دمشق تقدمت بمذكرة تحدد فيها الأسعار الفعلية للأقمشة، والتي تطابقت باستثناء بند واحد مع القائمة التي قدمتها غرفة صناعة دمشق لنفس المواد بتاريخ «٢٠٠٧/٥/٢٠» ويبدو من السذاجة اعتبار ان انشقاقاً وقع في اتحاد غرف الصناعة؛ الذي يرأسه محمد صباغ شرباتي رئيس غرفة صناعة حلب، وغرفة صناعة دمشق مع غرفة تجارتها، بل هو حماية مصالح ونفوذ اختلت جزئياً جراء ظروف المنافسة المتأتية من فتح السوق السورية.

فنلمح في قائمة شرباتي؛ أن سعر الكيلو مثلاً من مادة «البوليستر منيسكوز» من الحد الأدنى لسعر الخيط، والحد الأدنى لمتوسط تكاليف تصنيع الأقمشة ومتوسط تكاليف الصباغة والتحضير هو «١٥ , ٤» دولار، بينما في قائمة غرفة صناعة دمشق تهبط تكلفة الكيلو من نفس المادة إلى «٢٥ , ٢» دولاراً أي حوالي النصف. وفي الجينز يكون سعر الكيلو في قائمة حلب «٤٠ , ٤» دولار ليهبط إلى «٩٠ , ١» دولار في قائمة دمشق.

نزار قباني، رئيس لجنة الصناعة والعمل في غرفة تجارة دمشق، يعتبر أن الأرقام الواردة في قائمة الحد الأدنى لغرفة صناعة حلب تشوبها التورية وعدم المصداقية ويقول: لا يمكن لغرفة صناعة حلب بناء على مصالحها الشخصية الضيقة، أن تحدد كلف الصين. وعندما يقال: إن كلفة الكيلو من مادة الجينز «٤ , ٤» دولار من دول شرق آسيا، فنحن مستعدون لأن نبيع لغرفة صناعة حلب ما تشاء من هذه المادة، وبنصف السعر الذي اعتمدته في دراستها.

غرفة صناعة حلب ورئيسها؛ يعتبران أن دخول تلك المواد بأسعار غير تكلفتها الحقيقية، بل أقل بكثير منها، يحرم الخزينة من موارد جمركية، بينما يرد قباني بأن رفع التسعيرة الجمركية سوف يؤدي إلى تناقص هذه الرسوم عن المستوردات، إذ سيدخل معظمها مجدداً بمنشأ عربي، ولن يكون هذه المرة عن طريق الإمارات العربية بل عن طريق مصر، لأن فيها معامل نسيج أصحابها سوريين، سيعطون تلك البضائع شهادة منشأ مصرية، وتدخل إلى سوقنا بلا رسوم جمركية، وهنا يكونون قد جمعوا في أشخاصهم تصنيع هذه البضائع محلياً واستيرادها من مصر، ويكون الاستغلال قد تم بشكل أعم وأشمل.

> قباني: لا ندري من الذي من أجله منع استيراد الجينز والمخمل لعقدين؟!

تثبيت النفوذ مجدداً اقتضى حرباً كلامية؛ اقتضت بدورها إعادة تعريب مصطلح العمل الوطني، فنجد في كتاب محمد صباغ شرباتي إلى وزير الصناعة «أما بالنسبة لظاهرة إفساد قطاع الاعمال بتحقيق الربح باي شكل، على حساب الفئات الملتزمة بالقانون، وفق مقولة الربح وجني الثروات لمن يخالف والخسارة لمن يلتزم بالقانون.».. يرد قباني هنا بالقول: «إننا لا نعرف من هو الذي منع من أجله استيراد مادتي الجينز والمخمل لمدة عقدين من الزمن، ومن هو الوطني الذي نقل استثماراته إلى مصر العربية، في حين أن الدولة تعمل جاهدة لاستعادة الاستثمارات السورية في الخارج، وتوظيفها مجدداً داخل البلد. ولا ندري ايضاً من كان وراء التدخل المصري لعدم السماح باستيراد الأقمشة والخيوط السورية التي صنعها القطاع العام بدعوى الإغراق، لم ينافس القطاع العام طيلة السنوات العشرين الماضية في صناعة الجينز والمخمل والتدخل في السوق.»... والثابت أيضاً أن الأقمشة لا يمكن إلا اعتبارها من مدخلات الصناعة النسيجية كمادة أولية.

في «٥/حزيران/يونيو/٢٠٠٧» في كتاب حمل الرقم «٨٢١» وتمنت غرفة تجارة دمشق منه اعتبار الأقمشة ومستلزمات الإنتاج المتممة مادة أولية، وإعفاءها من الرسوم الجمركية. وإن جولة قصيرة في سوق الأقمشة «تجارة جملة» تحسم اختلالاً سعرياً لا يليق مع كل ما ورطت به الصناعة المحلية من ظروف منافسة: ليست مهيأة لها بعد، فنجد أن سعر المتر من الجينز الوطني يبلغ «١٥٠-١٦٠» ليرة والمستورد قبل قرار العودة إلى الرسوم الجمركية المعمول بها في التسعينيات، يصل إلى «١٠٠- ١١٠» ليرات، وفيما يخص المخمل يتراوح سعر المتر الوطني منه بين «١٧٥- ١٨٠» ليرة، والمستورد بين «١٢٠- ١٢٥» ليرة.

الجينز والمخمل الوطنيين إنتاج حصري واحتكاري لشرباتي حلب، ومع ظروف المنافسة الحالية لا يمكن القبول بالأسعار الوطنية المرتفعة، إن أمكن توفير بديل ارخص كأحد المدخلات الإنتاج النسيجي.

هشام عرب الحلبي، عضو غرفة صناعة دمشق ومصنّع لألبسة الأطفال، يعتبر أن الجينز والمخمل يحتل «٣٠٪» من مدخلات الألبسة الجاهزة، وهناك من يستخدمه بنسبة «٩٠٪». ويقول: السوق بحاجة اليوم للأقمشة المستوردة من الجينز والمخمل، ولا يمكن النظر إلى الأقمشة إلا كمواد أولية، فما نفع القماش إن لم يصنع كثياب جاهزة؟!.. كما أننا اليوم نبحث بصورة دائمة عن أسواق خارجية، لذا فنحن بحاجة إلى منافسة في السعر، تقضي بأن نعتبر الأقمشة مواد أولية لصناعة الملابس الجاهزة، وأن تعامل كذلك، وبالتالي إعفائها من الرسوم الجمركية ونشجع على استيرادها بسعر منافس لا العكس، وأنا كصناعي منذ «٤٠» سنة أحاول الآن أن أكون تاجراً.. لقد أغلقت في العام الماضي ورشتان تشغلان نحو «٨٠» عاملاً بسبب التضييق على الصناعة السورية. سألنا عرب الحلبي هنا، ما إن كانت صناعة الأقمشة في حلب وراء قرار الجمارك الأخير بحمايتها هي الأخرى من المنافسة فرد: معامل الأقمشة في سورية تتركز بنسبة «٩٠٪» في حلب، ومن مصلحتها وجود تسعيرة جمركية عالية على الأقمشة، كما أنها لا تستطيع أن تغطي الحاجة المحلية للأقمشة الداخلة في صناعة الألبسة الجاهزة لا كماً ولا نوعاً، الآن انتهى زمن الاحتكار، وإذا كانت الخطة الخمسية العاشرة تلمح إلى زيادة صادرات القطاع الخاص «١٥٪» سنوياً، وزيادة المستوردات بمعدل «٨٪» للقطاع العام و«١٢٪» للقطاع الخاص، فإن التخبط الجاري والذي ادارت واحدة من حلقاته الأخيرة المديرية العامة للجمارك، لا يدل في حدود قراءته الأولى إلى الاتجاه نحو تلك الأهداف.

هيثم سيف، عضو غرفة صناعة دمشق ومصنع للألبسة الرجالية، يعتبر أن قرار الجمارك الأخير في رفع التسعيرة الجمركية على الأقمشة: أوقف التصدير لمعملي، جراء ارتفاع كلف الإنتاج من «١٥- ٢٠٪» وبالتالي يقول: أنا كصناعي سوري لا يمكنني القول بأن لا علاقة لي بدول شرق آسيا ولا بكلفها الإنتاجية المتدنية، بعد أن توقف عدد من زبائني في السوق الخليجية عن استجرار إنتاج معملي، والتوجه إلى بدائل من دول شرق آسيا والصين، ويجب على الحكومة السورية عدم اعتماد الفائدة لأشخاص محددين مهما كانت صفتهم، لأي قرار أو قانون تتخذه وتتجاهل مصالح فئات أوسع، والتسعيرة الجمركية المعدلة على الأقمشة «مشتملات البند الجمركي ٥٠» استمرت «٩» أشهر فقط لتعود مديرية الجمارك العامة إلى تسعيرتها القديمة في عقد التسعينيات وإلى الآن لم تجتمع اللجنة الخاصة بدراسة الأسعار الجمركية، والتي ألفها قرار وزير الاقتصاد بتاريخ «٢٠٠٧/٥/٣٠».

مأمون قطرميز: مصنّع ألبسة جاهزة يقول: بدل أن يصار إلى تخفيض الرسوم الجمركية لتصبح شكلية؛ حتى تكون كلف الإنتاج أقل ما يمكن، فوجئنا بأن التسعيرة الجمركية للأقمشة بدت مقبولة لفترة قصيرة، وسرعان ما رفعتها الجمارك إلى ضعفين أو أكثر. إن رفع التسعيرة الجمركية مجدداً، أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج أكثر من «٢٥٪» وهذا الإجراء بالذات قاد البعض من مستوردي الأقمشة مثلاً إلى استيراد الألبسة الجاهزة عوضاً عنها، وعلى المدى المنظور ستعيق هذه التسعيرة الجديدة قدرة الصناعي السوري على التصدير...

ترصد كذلك الخطة الخمسية العاشرة توجهين أساسيين فيما يناط بالرسوم الجمركية، إذ تنوي تقليصاً تدريجياً لها بما يخدم حماية الإنتاج الوطني؛ وتأهيله للمنافسة الداخلية والخارجية، وأيضاً تقليص عدد الشرائح إلى ست شرائح بدل عددها الكبير الحالي.

طلال شبلي مستورد أقمشة يقول: الجمارك لم تخفض التسعيرة، أخذت الأسعار الواقعية كما ترد من مصادرها بعد أن دخلت دول الصين والهند وشرق آسيا، فأخذت بالتالي الاعتماد على أسعارهم بعد أن كانت تحتسب أسعارها

القديمة بناء على أسعار دول أوروبية، ثم فاجأتنا الجمارك باعتمادها أسعار تعود إلى «١٥» سنة مضت، علماً أنها أسعار غير حقيقية الآن. ولننتبه أن سعر متر الجينز كان في حلب «٢٤٠» ليرة انخفض إلى حدود «١٢٠-١٦٠» ليرة بعد دخول الجينز من الصين ودول شرق آسيا، حيث كان يصل سعر المتر إلى «٦٥» ليرة من نفس المادة، فأيهما أجدى للصناعة السورية؟!...

الاحتكار ورفع تكاليف الإنتاج أم العكس؟!...

ومن نوايا الخطة الخمسية العاشرة أيضاً، جعل التجارة تشكل أعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة لعام «٢٠٠٠» مع معدل نمو «٧٪» لتبلغ وحدها عام «٢٠١٠» ربع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو «١٢٪» فلا يبدو إذاً وجود مقدمات أي اتساق محتمل بين توجهات الخطة(؟!) والقرارات المتخذة في جدل الاختبار على أرض الواقع، قرار الجمارك الأخير مثال على ذلك.

فيقول رفيق ميداني، تاجر أقمشة منذ نصف قرن: الجمارك حين عدلت التسعيرة الجمركية على الأقمشة العام الماضي، ساعدت أن يستورد السوريون الأقمشة من مصادرها الأجنبية، وتحديداً الصين وشرق آسيا كداعم لتخفيض كلف إنتاج صناعة الألبسة المحلية. ويضيف: نريد منافسة وليس احتكاراً يتحكم به بعض الصناعيين المتنفذين المعروفين..

ويقترح عرفان دركل عضو اتحاد غرف التجارة السورية، خلق حوار مستمر بين الجمارك ومؤسسات التجارة والمستوردين الصناعيين، بغية الوصول إلى نتائج على صعيد المستهلك وأخرى على صعيد موارد الدولة.

حول الجابي أيضاً

مطلع العام الحالي منعت الجمارك تخليص بضاعة لعدد من المستوردين، وكانت حقائب جلدية مدرسية، بحجة أن استيرادها غير مسموح، دون أن تقرأ في قرار وزارة الاقتصاد القاضي بالسماح باستيراد الألبسة الجاهزة، كل مشتملات البند الجمركي الذي سمح باستيراد الحقائب، أو أن إدارة الجمارك العامة تعلم يقيناً ذلك وتدعي البراءة ؟!...

ويقول نزار قباني: أحياناً يكلف تخليص البضائع «مساع حميدة» تماثل رقم الرسوم الجمركية نفسها، ويبدو أيضاً أن اعتماد الجمارك العامة على السعر العالمي ومواكبة تبدلاته، ضرب من المحال. يقول دركل: قبل تحرير التجارة الخارجية، كانت أسعار البضائع المحصور استيرادها بمؤسسات التجارة الخارجية، والتي يستوردها القطاع الخاص مسعرة من قبل المؤسسة، بغض النظر عن سعرها الحقيقي العالمي، وكان لهذا القصور انعكاسات عدة ترتبط بفارق السعر، وإلى أي كفة يميل؟!... فكانت مؤسسات النسيج تعدل أسعار الجمارك كل ستة أشهر.. الآن اعتقد أن الحل يكون ماثلاً في تحرير التجارة الخارجية بشكل كامل، كاستيراد ودخول كل البضائع من دول المنشأ الحقيقي برسوم جمركية مقبولة، وهذا أجدى من أن تلتف وتدخل بشهادات منشأ عربية غير حقيقية ومعفاة من الرسوم الجمركية.

إذاً يبدو عدم اعتماد السعر العالمي من قبل الجمارك السورية، واحداً من أسباب كثيرة لارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعية.

سيف يقول : «أكثر من مرة كان سعر نوع من القماش نحو «٧٥» سنتاً، غير أن الجمارك كانت تعتمده بسعر سابق لم يقل عن الدولار الواحد؟!..». وإذا كان قانون الجمارك الآن فصامياً ومعيقاً على نحو واضح، لمجاراة تحرير التجارة وانفتاح السوق القائمين، وما يكرسه من زمن تخليص طويل للبضائع يمتد من أسبوع ليصل إلى الشهر، فهذا يعدم الكثير من العقود المبرمة بين صناعيين سوريين ومستوردين في الخارج، ويدفعهم أحياناً لتجنب إبرام العقود التي تتضمن زمن تسليم دقيق.

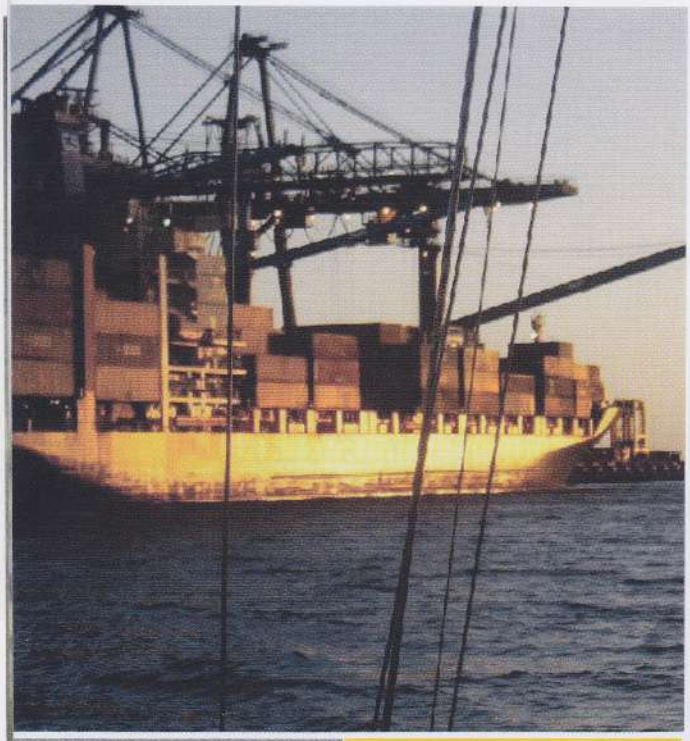

عرب الحلبي: أغلقت ورشتان العام الماضي.. الأقمشة مواد أولية ليست للاحتكار المحلي؟!..

في دبي لا يتعدى تخليص البضائع من الجمارك الساعات، وغالباً ما يتم قبول الوثائق المرسلة بالفاكس أو عبر البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى وجود لجنة مناوبة على مدار الساعة. وهذا يبعد مئة سنة ضوئية عن الجمارك السورية، دون أن يثير هذا حفيظة الاستغراب من نفسها... فنحن اعتدنا تثبيت الارتجال كقانون، وحده من يملك رأس المال يحكم، لن تخطأ هذه النظرية الاقتصادية أي مرة في التاريخ...

دخلنا اقتصاد السوق... وإلى الآن لا قانون تجارة جديد.. ولا قانون جمارك جديد... ولا قانون لمنع الإغراق ولا سواه.!!.. يقول د. الياس نجمة: «عندما ادعينا أننا أقمنا الاشتراكية، فعلنا ذلك بقوانين رأسمالية، وأخشى أننا حين نقيم الليبرالية... سنفعل ذلك بقوانين الاشتراكية...».